المسيرة النظالية للحركة النقابية في الجزائر قراءة سوسيولوجية

أ . موسى كاف *

العمل النقابي اليوم قد شغل فكر العديد من الباحثين والمفكرين وحتى المسئولين ، فهو لا يقتصر فقط على الباحثين السوسيولوجيين فحسب ، بل أضحى من اهتمامات كل التخصصات في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، كون الظاهرة واحدة إلا أن نظرة العلماء تختلف باختلاف تخصصاتهم واهتماماتهم وأهدافهم .

وتبرز أهمية الحركات النقابية من خلال اعتبارنا أن كل من الطرفين ـ الحركة النقابية والإدارة ـ الممثلين على خشبة المسرح ، والطرف الأخر الممثل في الفئات العمالية ، تنظر للحركة العمالية بأنها تلعب أدوارا مختلفة ضمن هذا النسق ، فتتأثر بالبيئة الخارجية وتتفاعل فيما بينها من أجل الحفاظ على توازنها واستمراريتها ، إلا أنه يحتمل النظر إلى هذا التفاعل المتبادل على أنه أقل بناء وأنه يتأثر بسلسلة عريضة من الاستراتيجيات المتاحة للمشاركين .

فالحركة النقابية ليست وليدة الصدفة بل هي نتيجة تضحيات قدمتها الطبقة الشغيلة عبر التاريخ ، كون الحياة الاجتماعية ليست إلا نتاجا للإرادة المتفردة للأفراد الذين طوروا مهارتهم وثقافتهم ولغتهم وفهمهم وفرص حياتهم(01) . وما زاد من نموها وتشكلها ظهور الثورة الصناعية وتطور الفكر الإنساني ، مما أدى إلى ظهور العمل النقابي واحتلاله مكانة اجتماعية ما بين الفئات العمالية ، فبفضل فعاليتها الإستراتيجية استطاعت أن تثبت ذاتها وقوتها على خلق ديناميكية اجتماعية ، ومنها الحصول على إعترف كجزء ضروري في عملية تحول المجتمعات ، وكان ذلك بعد صدور قانون ـ فالداك روسيارـ بتاريخ : 21 مارس 1884 .

وخلال حقب زمنية متتالية أضحى التمثيل النقابي يترسخ شيئا فشيئا في ثقافة وسلوك العمال ، كما يرى **إميل دوركايم** والذي يعد أول من طرح هذه الفكرة عام 1893 ، والذي اعتبر الوعي الجماعي أنه ظاهرة نفسية دفينة تتبلور من خلال حالات من الوعي في الحياة العملية والاجتماعية ، وكل هذه المسائل

* كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة الجزائر 2.

تشكل الوعي الجماعي الذي يغرف منه الجميع تصوراته وأفكاره ومسالكه ، علما أن إرث الوعي الجماعي هذا يرتبط بإرث الجيل السابق وهكذا دواليك(02) .

هذا النجاح الذي توجت به الفئات العمالية ، يرجع إلى الوعي الجماعي الذي تشكل من خلال التجارب والمهارات المكتسبة

وقد اقتصرت إستراتيجيات الحركات النقابية في البداية على حماية الفئات العمالية من كل أشكال القهر والاستغلال والعبودية ، وعملت على حمايتها والدفاع على حقوقها المشروعة ، وبعد التطورات التي عرفتها الحركات النقابية على المستوى المحلي والدولي ، بفضل إسهاماتها في إحداث الاستقرار المهني ، والعدالة الاجتماعية من حل النزاعات وتفكيكها ، وتحقيق التضامن الاجتماعي ، وتعزيز أسس الحوار وتنظيم مشاركة النقابة في المؤسسة ، التمثيل الديمقراطي للمتعاملين الاجتماعيين ، الحرية في إنشاء التنظيمات النقابية . . . وذلك باعتمادها على أساليب عقلانية رشيدة لتفعيل القاعدة العمالية من جهة ، والعمل على التأثير في القرارات الإدارية من جهة أخرى من خلال الضغط عليها لتلبية مطالبها ، فهي تعتبر من بين الأدوات الضاغطة والفعالة التي تساهم في إنتاج وإعادة إنتاج الواقع المهني والاجتماعي للفئات العمالية ، وذلك بتبنيها استراتيجيات عقلانية .

وقد لعبت الحركات النقابية في الجزائر أدوارا مختلفة في الماضي والحاضر حسب الأوضاع السياسية والسوسيو- اقتصادية التي مرت بها الجزائر في العديد من المراحل ، فالحركة النقابية في الجزائر ليست وليدة الصدفة بل هي ثمرة كفاح مرير تأسست في خضم ثورة التحرير ، نتيجة تشكل ونمو الوعي السياسي والاجتماعي والنقابي والثوري لدى الشعب الجزائري عموما والفئات العمالية على وجه الخصوص ، وهي حتمية فرضتها التغيرات السوسيولوجيا .

فما هي المسيرة السوسيولوجيا للحركات النقابية في الجزائر من التأسيس الى يومنا هذا ؟ متى وكيف ظهرت الحركات النقابية في الجزائر؟ وهل ظهورها كان من أجل حماية العامل الجزائري من الاستغلال والعبودية وكل أشكال القهر التي فرضت عليه من طرف الاستعمار الفرنسي أم هناك أسباب أخرى؟ وما هي الإستراتيجيات التي لعبتها الحركات النقابية أثناء وبعد الاستقلال وصولا إلى يومنا هذا؟ .

الحركات النقابية في الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي :

لقد ورثت الجزائر تشريعات عمالية مع صدور القانون الاجتماعي المؤرخ في 22مارس 1841 والمتعلق بعمل الأطفال ، فقد حدد سن العمل بثماني سنوات

على الأقل ، كما منع أرباب العمل من تشغيل الأطفال الصغار وهذا القانون كما يلاحظ من محله محدود التأثير على علاقات العمل ، ويكتفي فقط بالجوانب الإنسانية لهذه العلاقة ، ويعود ذلك لانصياع الدولة إلى رغبة الصناعيين الفرنسيين الذين أبدوا مقاومة لأي تدخل منها في تنظيم علاقات العمل .

وقد استمر الوضع على حاله إلى غاية صدور القانون المؤرخ في : 1884/03/21 والذي اعترف بحرية العمل النقابي ، كما اعترف القانون المؤرخ في 1906/07/13 بالحق في الراحة الأسبوعية . بعد نهاية الحرب العالمية الأولى شرعت السلطة في العمل بنظام ثماني ساعات في اليوم ، كما بدأ العمل بنظام الضمان الاجتماعي الذي تكرس بصفة قانونية مع صدور قانون الحماية الاجتماعية في1928/09/05 ضد مخاطر حوادث العمل والأمراض المهنية والشيخوخة .

إلا أن العامل الجزائري لم يكن معنيا بهذه القوانين بحسب ما يرى **رونيه** RENE لسببين هما : عدم وجود إطار نقابي يجمع ويدافع عن مصالح العمال المحليين من جهة ، وعدم رغبة الإدارة الفرنسية في منح الحماية الاجتماعية للعامل من جهة أخرى(03) .

ولم يكن للعمال الجزائريين اختيار آخر تحت الاستعمار إلا أن يناضلوا في صفوف النقابات الناشطة آنذاك ، كالكنفدرالية العامة للعمل والكنفدرالية العامة للعمل الوحدوي ، وقد شاركوا في هذا الإطار في عدة إضرابات خاصة في سنتي 1920،1936 ، حركوها للمطالبة بالحقوق التي كانت ترفضها لهم القوة الاستعمارية .

بدأ الانخراط الفعلي للجزائريين في هذه النقابات منذ سنة 1932 ، خاصة بالنسبة إلى عمال الموانئ والبلديات الذين انضموا إلى النقابة العامة الفرنسية للشغل ، والتي استعانت بهم في إضرابها سنة 1936 ، أين تحالف كافة العمال من كافة الأعراق على تبني الإضراب تلبية لنداء هذه النقابة ، ومنها استفاد العمال الجزائريون من الحق في المشاركة بعد صدور قانون يمنحهم حق النشاط في الجمعيات ، لكن العمال لم يتحملوا ضعف التمثيل في المنظمات النقابية والقيادية ، فأسسوا سنة 1947 لجنة التنسيق للنقابات المتحدة بالجزائر التي كانت لها لجنة تنفيذية ومكتب وأمانة .

وتعتبر الحركة الوطنية ممثلة في حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطيةMTLD/PPA هي التي فكرت ابتداء من نهاية الأربعينيات في إنشاء تنظيم نقابي وطني يكون مستقلا عن التنظيمات النقابية الفرنسية ، ويكون وسيلة لتجنيد

العمال الجزائريين من أجل الأهداف الوطنية الكبرى وعلى رأسها الاستقلال الوطني التي طالبت به مبكرا وبطريقة واضحة ، عكس الكثير من الفئات السياسية الأخرى التي كانت أكثر مهادنة للأوضاع الاستعمارية(04) .

في هذه الفترة بدأت فكرة تشكيل نقابة مستقلة عن النقابات الفرنسية تتبلور في أذهان النقابيين المحليين ، وقد شكلوا في سنة 1948 لجان عمل بقيادة « عيسات ادير » تتولى مهمة إنشاء مركزية نقابية معترف بها دوليا ، غير أن هذه اللجان فشلت في تحقيق هذا الهدف .

ففكرة النقابة تبلورت بسبب الوعي النقابي ، السياسي والثوري الذي اكتسبته الفئات العمالية الجزائرية من جراء الاضطهاد والاستبداد والحرمان والاستغلال الذي مارسه الاستعمار الفرنسي ضدهم من جهة ، ومن جهة أخرى تأثر الوعي النقابي المحلي بتجربة النقابيين التونسيين والمغاربة . هذا الوعي الذي اكتسبه النقابيون الجزائريون من هذه التجارب مهد نحو الانفصال عن الكنفدرالية العامة للعمل الفرنسية ، وتجزأت الهياكل المنشأة منذ بداية الخمسينيات ، وعملت المنظمة النقابية الجزائرية كمركزية مستقلة ، وتكرست هذه الاستقلالية بمشاركاتها في مؤتمر الكنفدرالية النقابية العالمية سنة 1953 بفيينا .

وبالفعل تم الإعلان عن ميلاد الاتحاد العام للعمال الجزائريينUGTA بقيادة النقابي **عيسات ادير** يوم 24 فيفري سنة 1956والتي تمت بعد عدة لقاءات ما بين **عبان رمضان** و**عيسات ايدير** ونقابيين من الرعيل الأول ، الذي التحق به العمال الجزائريون بسرعة وبقوة لاعتبارات سياسية في المقام الأول ، عكس الاتحادين الآخرين، الأول الاتحاد العام للنقابات الجزائريةUGSA في جوان 1954 ، والثاني التيار المصالي USTA اتحاد نقابات العمال الجزائريين ، وقد قال **عيسات ادير** كلمة سجلها له التاريخ : « إن الاتحاد العام للعمال الجزائريين يحمل بذرة الحياة ، ولا يمكن توقيع شهادة وفاته ، مادامت شهادة ميلاده مخطوطة وموقعة بالدماء »(05) .

وقد لعبت الحركات النقابية منذ تأسيسها دورا فعالا إلى جانب حزب جبهة التحرير الوطني من أجل التحرر من سيطرة الاستعمار الفرنسي ، وبالتالي إنتاج واقع اجتماعي جديد . ومن بين الأدوار التي ساهمت بها الحركات النقابية ، هي المشاركة في تعبئة الجماهير والفئات العمالية لإنجاح الثورة المباركة ضد الاستعمار من جهة ، والعمل على إيصال القضية الوطنية إلى المحافل الدولية ـ الأمم المتحدة ـ من جهة أخرى .

إلا أن الرد كان سريعا وموجعا من طرف الاستعمار الفرنسي الذي قام بقتل سبعة قيادات نقابية في أقل من سنة واحد ة ، بالإضافة إلى وضع قنبلة استهدفت مقر المركزية النقابية الجزائرية في 30جوان 1956 ، لكن النشاط النقابي بقي مستمرا وفي سرية تامة ، وقبل مغادرة القيادات الأخرى نحو تونس على غرار قيادات حزب جبهة التحرير ، نظمت عدة إضرابات سياسية ناجعة ، كان أهمها إضراب 05 جويلية 1956 و15 أوت من نفس السنة ، وخاصة إضراب 1957 بالتنسيق مع قيادة جبهة التحرير الوطني .

وخلال هذه الفترة الممتدة ما بين 1957ـ 1962 تبنت النقابة إستراتيجية جديدة متمثلة في لعب **دور دبلوماسي** لكسب تأييد المنظمات النقابية الدولية لصالح القضية الوطنية .

ومن أهم نشاطاتها النقابية(06) :

ـ 5جويلية 1956 إضراب وطني للعمال بمشاركة باقي السكان .

1 ـ نوفمبر 1956 باتفاق مع اتحاد العام التونسي للعمل والاتحاد المغربي للعمل نظم ا ع ع ج يوما للعمل الموحد ، وقد تمت الاستجابة للإضراب مع كل من المغرب وتونس .

ــ ديسمبر 1956 : المشاركة في مؤتمر لنقابات شمال إفريقيا في الدار البيضاء بالمغرب .

ــ 28جانفي إلى 03 فيفري1957 : إضراب الثمانية أيام بمناسبة مناقشة القضية الجزائرية في الأمم المتحدة .

ـ فيفري 1957 : تأسيس الودادية العامة للعمال الجزائريين في فرنسا .

توج نضال الشعب الجزائري بالاستقلال وذلك يوم 05 جويلية 1962 ، أما عن الحركات النقابية فقد استفادت من ممارساتها النضالية بعد النجاحات التي حققتها من خلال العديد من الاستراتيجيات التي تبنتها في هذه المرحلة ، والسؤال المطروح ما هي الاستراتيجيات التي تبنتها الحركات النقابية بعد الاستقلال؟ .

الحركة النقابية من الاستقلال إلى التعددية النقابية :

وافق الاتحاد العالمي لنقابات العمال قبل الاستقلال على انتساب الاتحاد العام للعمال الجزائريين اليها ، بعد الاستقلال مباشرة بقي الاتحاد العام للعمال الجزائريين مستمر في مواصلة مسيرته النضالية ، حيث وجه نداء إلى العمال يحثهم على مواصلة العمل ، والبقاء في مناصبهم ورفع التحدي أمام أعمال

المنظمة العسكرية « OAS » « organisation armée secrète » ، كما اتخذ موقفا تجاه كل تحرك برجوازي يحاول المساس بمكتسبات العمال المقرر في برنامج طرابلس وميثاق الجزائر ، اللذان يكرسان خيار الاشتراكية .

غير أن الاتحاد العام للعمال الجزائريين واجه في البداية بعض التحديات نتيجة فقره في التنظيم ، حيث برز تيار داخله يسعى إلى فصله عن الحزب ، بحجة حماية الحق النقابي من التأثيرات السياسية ، إلا أن هذه المحاولة باءت بالفشل بحجة المهام الوطنية المستعجلة والضخمة الناتجة عن حرب التحرير ، كبناء الاقتصاد الوطني ، والتكفل بالقضايا الاجتماعية الخطيرة (أيتام ، أرامل الشهداء وأبناؤهم ، معطوبين لاجئين . . . الخ) (07) .

في هذه المرحلة عمل الحزب كل ما في وسعه للسيطرة على المنظمات النقابية باعتبارها قوة اجتماعية وسياسية هامة ، ولقد اكتشفت بعض القيادات النقابية بمناسبة المؤتمر الأولUGTA سنة 1963 صعوبة أو استحالة الخروج بمخرجات جديدة تتمثل في استقلالية النقابة عن الحزب السياسي بل على العكس ، فالنظام السياسي لم يكتف بالهجوم على فكرة كل استقلالية ، بل وزيادة على هذا الهجوم التي تعرضت له القيادات النقابية من مراكز القرار السياسي ، كانت تعرف ضغوطا من نوع آخر مصدرها هذه المرة القاعدة العمالية وكان على شكل إضرابات عمالية مطلبية لم تستطع النقابة تدعيمها ، هذا ما أدى إلى إحداث شبه قطيعة بين الحركة العمالية المطلبية والقمة النقابية .

تعمقت هذه القطيعة بعد الانقلاب السياسي عام : 19جوان 1965 وانطلاقة مشاريع اقتصادية واجتماعية كبيرة بعد الاستقرار الذي عرفه النظام السياسي ، هذا ما زاد من ضعف وتابعية الممارسة النقابية . ومن أهم التطورات والانجازات التي قامت بها الحركة النقابية الممثلة في الاتحاد العام للعمال الجزائريين في الستينيات ، منها في 17ـ20 جانفي 1963 انعقاد المؤتمر الأول في 23 فيفري 1963 بروز صحيفة « الثورة والعمل »أما بين 23 ـ 25 مارس 1965 انعقاد المؤتمر الثاني ، ثم انعقاد المؤتمر الثالث يوم : 5 ـ 9 مارس 1969 ، كل هذه الانجازات التي تبنتها الحركة النقابية ساهمت في بناء الاقتصاد الوطني .

وقد عرفت الوضعية الاقتصادية للفئات العمالية في الفترة الممتدة ما بين 1969 ـ 1978 تدهورا على كل المستويات ، زيادة على مشكل السكن ، النقل . . الخ . كما تميزت أيضا بضعف القدرة الشرائية بسبب التضخم الذي عرفته الجزائر خلال السبعينيات والثمانينيات ، ففي الوقت الذي كانت فيه الأجور العمالية مجمدة

أو تزيد ببطء فإنّ الأسعار قد عرفت ارتفاعا كبيرا مست حتى ذوي الدخل المتوسط والمرتفع (08) .

وقد صادفت سنة 1978 وفاة قائد المشروع السياسي الاقتصادي الجزائري الرئيس **هواري بومدين** ، هذا ما أدى إلى تحول نوعي في الأشكال المطلبية ، وأصبحت الحركات الاحتجاجية والإضرابات العمالية هي السائدة .

والشيء الأكيد هنا من خلال دراسة الإضرابات وخاصة مطالبها أن هذه التجربة التي يسميها البعض الاشتراكية ، لم تستطع التوصل إلى خلق نموذجها العمالي المثالي فالوضعية الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها العامل في هذا القطاع كلها تؤكد فشل هذه التجربة . ·

وبسبب الشرخ الذي حدث ما بين مصلحة المؤسسة العمومية ومصلحة العامل والذي رأى بعد تجربته مع التسيير الاشتراكي للمؤسسات أن مصالحه المهنية والاجتماعية تتعارض مع مصلحة مؤسسته ، وللدفاع عنها لم ير مانعا من اللجوء إلى الإضراب ومثل هذا الأخير يحقق له ما يريد حتى وإن لم ينل رضا السلطة .

وإن سبب المنازعة داخل المؤسسة الاشتراكية ، هي ذاتها المتعارف عليها في الأنظمة الليبرالية ، وكأننا بهذه الملاحظة نحكم بفشل هذا التسيير في تحقيق الاشتراكية ، وهذا ما يبين لنا أيضا بأن العامل دوما في صراع مع أرباب العمل من أجل تحسين ظروف استغلاله ، وحماية حقوقه .

الحركات النقابية في الجزائر من سنة 1988إلى سنة 2010 :

لقد أقر دستور 1976 ممارسة الحق النقابي في المادة 60 منه ثم أكده وكرسه دستور 1989 في المادة 53 منه وكذلك دستور 1996 في المادة 56 منه ، هذا ما يجعلنا نتساءل : ما هي الاستراتيجيات التي وظفتها الحركات العمالية والنقابية في هذه المرحلة ـ التعددية النقابية ـ ، للحفاظ على ذاتها واستمراريتها؟ .

وفي ظل التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مست الجزائر في فترة الثمانينيات وما نتج عنها من إقرار دستور 1989 ، منها التعددية الحزبية والنقابية هذا ما أدى الى بروز العديد من التغيرات على مستوى الحركة النقابية ، انتقلت شأنها شأن الحركة السياسية من الأحادية إلى التعددية ولكن كان ذلك وفق نقطتين أساسيتين هما :

ـ الحفاظ على الصيغة القديمة لتمثيل العمال ، وهي نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين .

ـ بروز وبشكل متسارع عدة تنظيمات نقابية مستقلة تماما عن الاتحاد العام للعمال الجزائريين بعدما تيقنت من عدم صلاحيته لتحقيق المصالح المادية والمعنوية للعمال وتمثلت هذه النقابات عموما في نقابة العمال الأجراء وأصحاب العمل ، ولا بأس أن نعرج إلى المؤتمر الثامن للاتحاد العام للعمال الجزائريين وما أتى به من قرارات والتي نذكر منها ، ولأول مرة يعلن هذا التنظيم أنه منظمة مستقلة عن كل وصاية .

كما شهدت الجزائر موجة من الإضرابات والتي لجأت إليها الحركات العمالية المطلبية خلال هذه الفترات 92/88 ، مثلا : 1933 إضرابا سنة 1988 ، مقابل 648 إضراب فقط سنة 1987 ، و2023 إضرابا في 1990 ، وأخيرا 1034 إضرابا في سنة 1991 ، لتعرف الحركة العمالية انكماشا في عدد الإضرابات سنة 1992 بوصول عدد الإضرابات إلى نفس حجمها السابق 496 إضرابا والذي يميز بأن الحركة العمالية استفادت من هذا الربيع الديمقراطي الذي عرفته الجزائر خلال هذه الفترة 92/89 والذي تميز ببروز قوي للحركات العمالية (النقابات العمالية) المطلبية بمختلف فئاتها المهنية والاجتماعية تحت أشكال تعبيرية غاية في التنوع كالمسيرات ، المظاهرات ، الإضرابات ، الاعتصامات . . (09) .

أمام حجم التحولات التي عرفها عالم الشغل بفعل برنامج التعديل الهيكلي اتجهت إرادة السلطة نحو البحث عن حليف اجتماعي يؤمن لها الانتقال السلمي إلى مشروع المجتمع الجديد ، لهذا تبنت الجزائر إستراتيجية جديدة في التعامل مع الحركات النقابية من خلال إعادة النظر في خارطة الممارسة النقابية ، فما هي التغيرات التي عرفها العمل النقابي في هذه المرحلة ؟ وما هي الإستراتيجيات الجديدة التي تبنتها الحركات النقابية في تعاملها مع الواقع المهني والاجتماعي في ظل التغيرات السوسيو ـ اقتصادية ؟ وكيف يمكننا أن نفسر هذا الكم من الحركات النقابية هل هو مؤشر على وعي الفئات العمالية بأهمية هذه التنظيمات في حماية حقوقهم والدفاع على مصالحهم؟ .

انتهزت الدولة حالة الطوارئ بعد تدهور الوضع الأمني لتعيد النظر في مبدأ التعددية النقابية حيث بادرت إلى حل النقابة الإسلامية للعمل **SIT** بحجة انتهاكها للقانون رقم 14/90 المؤرخ في 1990/12/21المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 30/91 المؤرخ في1991/12/21 والمتعلق بكيفية ممارسة الحق النقابي ، حيث يتعارض وجودها مع نص المادة الخامسة منه والتي تنص على : « أن التنظيمات النقابية مستقلة في تسييرها وتتمايز في هدفها وتسميتها عن أية جمعية ذات طابع

سياسي»(10) ، وفي حالتنا هذه فإن مثل هذا التنظيم مرتبط عضويا ووظيفيا بالجبهة الإسلامية للإنقاذ وبالتالي يشكل امتداد لهذا الحزب داخل عالم الشغل . وعلى هذا الأساس بادرت السلطة إلى الحل القضائي لهذا التنظيم وفقا لنص المادة27 من قانون ممارسة الحق النقابي وقد نجم عن هذا الحل توقيف نشاطه وحجز ممتلكاته ، ولقد تم ذلك بعد إنشاء لجنة إنقاذ الجمهورية بتاريخ 1992/01/05 المكونة من السلطات والاتحاد العام للعمال الجزائريين بدعوى معرفته لتشريعات الممارسة النقابية حيث برر الأمين العام آنذاك ــ عبد الحق بن حمودة ـ هذا التدخل بمتطلبات حماية مصلحة الطبقة العاملة التي لا يمكن فصلها عن المصلحة العليا للجمهورية . كما تم إصدار بيان مشترك في أوت 1994 يتضمن تنسيق وضعية الشركاء الثلاث (الجهاز التنفيذي المركزية النقابية وممثلي أرباب العمل) .

كما كشف الأمين العام للمركزية النقابية بشكل واضح غداة انعقاد ندوة الوفاق الوطني أيام 14و15 سبتمبر 1996عن تحالفها المعلن مع السلطة عندما صرح على أن العمال مستعدون لوضع كامل طاقات الاتحاد لخدمة المصالح الحيوية للوطن . . . وأضاف أن الحركة النقابية في بلادنا ارتبطت تاريخيا بتاريخ الحركة الوطنية ، وأن النضال النقابي لم ينشأ من أجل رغيف خبز ولكن على أساس مشروع أول نوفمبر ٠ .

وفي 28 جانفي1997 فقدت الحركة النقابية المركزية أبرز إطاراتها النقابية والممثل في الشهيد عبد الحق بن حمودة ، الذي اغتيل عند خروجه من المركزية النقابية ، ومن أبرز كلماته المعبرة على إيديولوجياته الوطنية وحرصه على المصلحة الوطنية :

« في الجزائر ولدنا ، وفيها نحيا ، ومن أجلها، ومن أرواحنا سلما يرقى بها إلى المجد ومن دموعنا وضلوعنا وجراحنا وآلامنا جسورا نعبر فوقها من مأساة حاضرنا إلى غد يحقق آمال الشعب في السلم والعدالة والتقدم ، فنحن نحيا في هذا الوطن وهذا الوطن يحيا فينا ، ولا بيت ولا سقف ولا ظل ولا تاريخ ولا هواية ولا ديمقراطية ولا حرية ولا سيادة إلا بين أحضان هذا الوطن ، فمتى يفهم بعض الناس أن الوطن أكبر من الزعامات ، متى يفهمون أن الجزائر فوق كل الحسابات والأنانيات هذه رسالة العمال الجزائريين» . (11)

بعد استشهاد عبد الحق بن حمودة قد تولى سيدي السعيد قيادة الاتحاد العام للعمال الجزائريين ، إلا أن الأسلوب الذي تبناه الاتحاد العام بتدخله في

الأمور السياسية أثار حفيظة بعض النقابيين الذين بادروا إلى تشكيل نقابات مستقلة عن الاتحاد العام للعمال الجزائريين ، بلغ عددها سنة 1998 حوالي خمس نقابات مستقلة تنشط في المؤسسات ذات الطابع الإداري والاقتصادي .

وقد استطاعت الحركات النقابية المستقلة أن تنال إعجاب الفئات العمالية بسبب مواقفها الراديكالية التي تبنتها تجاه الحكومة ، مستغلة في الوقت ذاته تدهور الجانب الاجتماعي للعمال حيث بادرت إلى تنظيم عدة حركات احتجاجية ، تطورت لاحقا إلى حركة إضرابات منظمة مست مختلف قطاعات النشاط ، بالمقابل عرف الاتحاد العام للعمال الجزائريين بعض التراجع ، وسبب تراجعه كونه أصبح في مرتبة الحليف المتواطئ مع السلطة وليس كهيئة مطالبة تدافع عن مصالح العمال ، ولم تجد المركزية النقابية إلا أن تراجع ذاتها بسبب التراجع الذي عرفته في هذه الفترة ، ولم تجد النقابة المركزية من أداة لاسترجاع دورها التقليدي ، غير معارضة أدوات التعديل الهيكلي وعلى رأسها **الخوصصة** والتي اتخذت منها كسند لاسترجاع مكانتها ودورها النقابي .

ونظرا للدور الفعال الذي أصبحت النقابات المستقلة تلعبه على الساحة الوطنية ، سارعت الدولة إلى تعديل القانون رقم 14/90 لقطع الطريق أمامهم ، وتم هذا التعديل بمقتضى الأمر رقم 12/96 المؤرخ في 1996/06/10 الذي عدل نص المادة 35 من قانون ممارسة الحق النقابي حيث أصبحت كالتالي : « تعتبر تمثيلية داخل المؤسسة المستخدمة الواحدة التنظيمات النقابية للعمال التي تضم 20٪ على الأقل من العدد الكلي للعمال الأجراء الذين تغطيهم القوانين الأساسية لهذه التنظيمات النقابية التي لها تمثيل 20٪ على الأقل في لجنة المشاركة إذا كانت موجودة داخل المؤسسة المستخدمة ويتعين على منظمات النقابة المذكورة أعلاه إبلاغ المستخدم ، أو السلطة الإدارية بكل العناصر التي تمكنت من تقدير تمثيلية هذه المنظمات ضمن الهيئة المستخدمة ولاسيما عدد منخرطيها واشتراكات أعضائها »(12) .

ومن أجل استرجاع النقابة المركزية مكانتها ، وتدعيم مركزها الريادي لدى الطبقة العاملة شنت إضرابين شهيرين ، الإضراب الأول وتم الإعلان عنه من 5 الى8 ماي 1997 يرمي إلى الاحتجاج ضد عملية التسريح وغلق المؤسسات والتي تسببت في تسريح أكثر من 300 ألف عامل وغلق أكثر من 1200 مؤسسة عمومية محلية ، والإضراب الثاني المؤرخ في 28 جويلية 1997 وأدى إلى شل المنطقة الصناعية بالرويبة والتي تعد أكبر تجمع عمالي في الدولة ، وقد استجابت السلطة

لانشغالات المركزية النقابية حيث رفعت الحد الأدنى للأجر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 152/27 المؤرخ في 10 ماي1997 .

كما حاول الاتحاد العام للعمال الجزائريين تبني لغة جديدة وأساليب عقلانية للحفاظ على ذاته ، فأدخل العديد من التعديلات في إستراتيجيته النضالية كالاهتمام بالقضايا الراهنة ، التي تواجه الحركات النقابية الجزائرية ومعاناة العمال خاصة الشباب ، وأكد على ضرورة القيام بخطوات فعلية من أجل تحسين أوضاع الفئات العمالية ، مؤكدا على أن الحركة النقابية مطالبة بالانخراط أكثر في النضال من أجل تحسين الخدمات الصحية ، التربية وتوفير الرفاهية ، وهي مدعوة أيضا لبذل مجهودها قصد تقليص الفقر والرفع من القدرة الشرائية للأجراء وتحسين ظروف المعيشة ، ودعا إلى الاتفاق ـ عقد اجتماعي ـ مشيرا إلى ضرورة أن يشكل العقد الاقتصادي والاجتماعي مسارا في ذات الوقت اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا ووسيلة قوية للضبط ، وإطارا حيويا لضمان السلم وتقليص الفوارق واللاتوازن .

وقد أبرز الأمين العام سيدي السعيد ـ لاتحاد العام للعمال الجزائريين ــ أن العقد الاقتصادي والاجتماعي لا يخص المنظمة العمالية لوحدها ، بل لا بد أن يشكل بعدا جماعيا ومجتمعيا مؤكدا أن القيادة المركزية للاتحاد العام لعمال الجزائر تدعو إلى هذا العقد الاجتماعي عن قناعة واعية بالتحديات القادمة وحجم الأعمال التي تنتظرها مع ما لديها من قدرة للاستماع ، ومن إيمان في فضائل الحوار من خلال التأكيد على تفاؤلها في كون الذكرى الـ50 ستنفتح على عهد جديد من توحيد صفوف العمال والثقة والأخوة من أجل العدالة والمساواة الاجتماعية . كما تناول قضايا الخصخصة وما تقوم به الحكومة من مجهود كبير من أجل إرضاء المنظمات العالمية ، مثل منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي . . لإرضاء قوى رأس المال بالقيام بالاستثمار في الاقتصاد الجزائري ، بدلا من الاعتماد فقط على النفط . لقد جاء الخطاب بمثابة عرض شامل للمعاناة التي تتعرض له الدولة الجزائرية بعد الحرب الأهلية التي استنزفت دماء أبناء شعبها وخيراته ، حيث دفع العمال الثمن الباهظ لهذا الجرح النازف ، بانتشار البطالة والفقر . . . ، وقد ظهر ذلك في المعطيات الاقتصادية الكثيرة التي جاءت في نص الخطاب الرئاسي ، ومنها أن معدل دخل الفرد في الجزائر ارتفع ، بل تضاعف خلال فترة حكم الرئيس بوتفليقة من 1621 دولار أمريكي للسنة في العام 1999 إلى معدل 3114 دولار في العام 2005 .

ويمكننا القول بأن الحركة النقابية في الجزائر اليوم يتنازعها تياران

أساسيان : تيار يبني نضاله على لغة الحوار والتشاور ممثلا في الاتحاد العام للعمال الجزائريين ، يتخذ من رصيده التاريخي والنضالي حجة لتمثيل العمال ، إضافة إلى الاعتراف التام به من قبل الدولة كونه الشريك الاجتماعي الوحيد الممثل للفئات العمالية ، وهذا ما أكده وزير العمل والحماية الاجتماعية طيب لوح أثناء انعقاد المؤتمر التأسيسي للاتحاد شهر مارس 2008 . في مقابل هذا نجد تيار النقابات المستقلة التي عادت مؤخرا إلى الساحة الوطنية ، والتي تعتمد على الإضرابات الأداتية والتعبيرية والحركات الاحتجاجية ، للضغط على الدولة للاعتراف بها من جهة وتحسين الأوضاع المهنية والاجتماعية والاقتصادية للفئات العمالية ، أمام تدهور القدرة الشرائية للعامل من جهة أخرى .

المراجع :

01ـ أنتوني جيدنز : قواعد جديدة للمنهج في علم الاجتماع ، نقد ايجابي للاتجاهات التفسيرية في علم الاجتماع ، تر : محمد محي الدين ، مر : محمد محمود الجوهري ، المجلس الأعلى للثقافة ، 2000 ، ص13

02 ـــDr fredrik . Maatouk : dictionary of Sociology . English –french – Arabic , AACADEMIA,Bierut ; lebanon; 1998; pp 98 99 ـ.

03ـ عجة الجيلالي : الوجيز في قانون العمل والحماية الاجتماعية « النظرية العامة للقانون الاجتماعي في الجزائر » ، دار الخلدونية ، القبة ، الجزائر ، 2005 ، ص ص 8 ـ 9 .

04ـ الاتحاد العام للعمال الجزائريين ، الذكرى الخمسون 24 فبراير 2006 ، ص 08 .

05_ U G T A Document Edite par la cellule de communication du secrétariat Général de l' UGTA , février 2006, p09 .

06ـ لوفران جورج : الحركة النقابية في العالم ، تر : اليأس مراعي ، منشورات عويدات بيروتـ باريس ، ط2 ، 1980 ، ص ص 164 ـ 165 .

07ـ عبد الناصر جابي : الجزائر من الحركات العمالية إلى الحركات الاجتماعية ، نشر المعهد الوطني للعمل ، الجزائر ، 2001 ، ص87 .

08ـ عبد الناصر جابي : مساهمة في سوسيولوجية النزاعات العمالية : الإضرابات العمالية في الجزائر (1969ـ 1986) ، أطروحة لنيل الدكتورة الحلقة الثالثة في سوسيولوجيا العمل ، قسم علم الاجتماع ، الجزائر ، 1988 ، ص114 .

09ـ . عبد الناصر جابي : الجزائر من الحركات العمالية إلى الحركات الاجتماعية ، مرجع سابق ، ص53 .

10ـ عجة الجيلالي ، مرجع سابق ، ص276 .

11ـ الاتحاد العام للعمال الجزائريين ، الذكرى الخمسون 24 فبراير 2006 ، ص06 .

12ـ عجة الجيلالي ، مرجع سابق ، ص278 .

13ـ كاف موسى : « إستراتيجية العمل النقابي في ظل التغيرات السوسيوـ اقتصادية ، دراسة ميدانية حول المؤسسة الصناعية الكهروـ منزلية ENIEM بواد عيسي تيزي وزو » ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر02ـ ، قسم علم الاجتماع ، بوزريعة ، 2010 ، ص314 .